الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
5898.6
بتغير قدره
+31.1
0.53%

«البناء» تربح 179 ألف دينار عن الربع الثالث

أعلنت الشركة الكويتية لصناعة مواد البناء عن البيانات المالية المرحلية للشركة للفترات المنتهية في 2011/9/30، حيث حققت الشركة ارباح بقيمة 179 ألف دينار بواقع 6,2 فلوس للسهم مقارنة بأرباح بلغت 187,5 ألف دينار بواقع 6,4 فلوس عن ذات الفترة من العام الماضي. وأفادت الشركة على موقع البورصة بأن الإلكتروني اجمالي الموجودات المتداولة بلغ 2,9 مليون دينار وإجمالي المطلوبات المتداولة 640 ألف دينار فيما بلغ اجمالي حقوق المساهمين 4,7 ملايين دينار.

استمرار المناقشات على مستوى القيادات المصرفية بشأن رسوم وعمولات الحسابات الجارية

البنوك تناقش توثيق عقود العملاء وعمولات «المقاصة» نظير المشاركة في الاكتتابات عقب عطلة عيد الأضحى

علمت «الأنباء» من مصادر مصرفية أن البنوك المحلية ستعقد اجتماعها المقبل بعد اجازة عيد الأضحى المبارك لمناقشة عدة موضوعات على رأسها رفض بنك الكويت المركزي إلغاء الرسوم والعمولات الشهرية التي تتقاضاها البنوك على الحسابات الجارية وحسابات التوفير وموضوعات أخرى متعلقة بالقروض الاستهلاكية فضلا عن بحث ملف المقترحات الخاصة بمعالجة الديون المعدومة.

وأفادت المصادر أنه على الرغم من تنفيذ قرار «المركزي» بإلغاء العمولات والرسوم من يوم 4 سبتمبر الماضي ورفع كتاب رسمي له عبر اتحاد المصارف إلا أن البنوك مازالت تجرى مشاورات ومباحثات على مستوى القيادات المصرفية لتوضيح مثالب القرار وانعكاساته على إيرادات البنوك السنوية.

وفي السياق ذاته قالت المصادر أن البنوك تواجهها حاليا معوقات في توثيق العقود والإجراءات التي تتم بينها وبين عملائها، مبينة أنها ستناقشها في اجتماعها المقبل وسترفع كتابا رسميا بها إلى وزارة العدل والجهات المعنية عبر اتحاد المصارف لمناقشة ذلك الأمر، مشيرة إلى أن الاجتماع سيبحث أيضا العقود والقيم الإيجارية التي تسددها البنوك للجمعيات التعاونية مقابل استئجارها مساحات لأفرع البنوك والعمولات المقترحة من المقاصة التي ستتقاضاها البنوك نظير مشاركتها في الاكتتابات العامة.

● محمود فاروق

يستثمر في الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية

«ثروة» أفضل صندوق إسلامي في الكويت

أعلنت شركة ثروة للاستثمار أن صندوق ثروة الاسلامي حقق أفضل أداء عن فئة صناديق الاسهم الكويتية الاسلامية حسب تقرير موقع زاوية حول تصنيف الصناديق الاستثمارية في المنطقة للربع الاول من العام، حيث يعتبر تصنيف زاوية التصنيف الأول من نوعه في الشرق الاوسط. وحول الموضوع، قال عبداللطيف المزيني مساعد نائب الرئيس للاستثمار المحلي والعربية في شركة ثروة للاستثمار: نحن فخورون بما حققه صندوق ثروة الاسلامي من نتائج متميزة منذ بداية عام 2011 على صعيد أداء الصناديق الاستثمارية الاسلامية متجاوزا بذلك أداء السوق والمؤشرات للفترة نفسها ليصبح أفضل صندوق إسلامي في الكويت.

وأضاف أن مواصلة صندوق ثروة الاسلامي أداءه المتميز، دليل على نجاح الاستراتيجية التي يتبعها الفريق، والتي تعتمد على عمليات شراء انتقائية تركزت على الاسهم القيادية، كما كان لتوقيت شراء الاسهم واقتناص الفرص الاستثمارية دور كبير في تحقيق تلك النتائج البعيدة عن المضاربة وتحقيق مكاسب سريعة.

وأوضح أن صندوق ثروة الاسلامي تم تأسيسه في 22 يونيو 2007 ويهدف الى الاستثمار في أسهم الشركات المتوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية، كما حصل الصندوق على جائزة «ليبر فند» لعام Lipper Fund Award 2011 كأفضل صندوق للاسهم الاسلامية في الكويت عن أدائه للسنوات الثلاث الماضية.

وفي ختام حديثه، قال المزيني، أود أن أنتهز هذه المناسبة لأشكر الفريق القائم على إدارة الاستثمارات في ثروة على الأداء المميز، كما عبر عن اعتزازه لما وصلت اليه ثروة للاستثمار رغم حداثة عمرها.

عبداللطيف المزيني

عن فئة صناديق الأسهم الخليجية التقليدية

«كميفك»: صندوق بوابة الخليج يحرز المرتبة الأولى للمرة الثانية في 2011

أعلنت شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي «كميفك» بصفتها مدير صندوق بوابة الخليج بأنه قد احرز المرتبة الأولى للربع الثاني خلال عام 2011 في موقع «زاوية» عن فئة صناديق الاسهم الخليجية التقليدية.

والجدير بالذكر ان صندوق بوابة الخليج كان قد حصل على المرتبة ذاتها خلال الربع الأول من العام. تؤكد «كميفك» أن هذا التميز جاء ثمرة للجهد الذي يبذله فريق إدارة الصناديق فيها والذي يتمتع بكفاءة مهنية عالية، إضافة الى الدعم الذي قدمه فريق إدارة البحوث من خلال الدراسات والتقارير عن الاسواق الخليجية.

«ناسداك» تستفسر من شركات الوساطة حول عملية الانتقال من Kats إلى X_stream

لجنة الوسطاء اجتمعت مع «المقاصة» لمناقشة آلية الربط

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان اللجنة التأسيسية للوسطاء اجتمعت نهاية الأسبوع الماضي مع الشركة الكويتية للمقاصة في إطار التنسيق حول سبل التعاون بين الطرفين فيما يتعلق بربط الأرصدة ما بين شركات الوساطة والمقاصة.

وقالت المصادر ان الاجتماع كان سريعا على اعتبار انه اجتماع تحضيري بين الجانبين، وان المرحلة المقبلة ستشهد اجتماعات اخرى حتى يتم الاتفاق على افضل آلية لعملية الربط بما يضمن تحقيق نظام التداول الجديد بالشكل الآمن.

كما علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان شركة أومكس ارسلت استبيانا امس الى شركات الوساطة العاملة في سوق الكويت للأوراق المالية بهدف الاستعلام عن مدى جاهزية هذه الشركات لعملية الانتقال من نظام Kats إلى X_stream، مشيرة الى ان الاستبيان تضمن عدة أسئلة تتمحور حول الى اي مدى من الممكن ان تكون هناك اشكاليات عند الانتقال وهل الشبكة تحتاج الى تطوير وتحديث فيما يتعلق بكل شركة. وأضافت المصادر ان الاستبيان استعلم ايضا عن الوقت الذي يمكن لكل شركة ان تعلن جاهزيتها لعملية الانتقال بهدف تحديد موعد لإطلاق النظام الجديد. ولفتت الى ان ناسداك بصدد الاجتماع مع كل شركة وساطة على حدة خلال الفترة الحالية بهدف مناقشة كل شركة في ردها على الاستبيان.

● شريف حمدي

أكدت أنه لم يتم تحديد الكمية والسعر

«الصناعات الوطنية»: مفاوضات شفوية مبدئية لبيع حصة «المباني»

ذكرت مجموعة الصناعات الوطنية أنها لم تعقد اي اتفاق لبيع حصتها في المباني ولكن هناك مفاوضات شفوية مبدئية ولم يتم الاتفاق حتى الآن على تحديد الكمية والسعر.

واوضحت الصناعات في بيان لها على موقع البورصة انه في حال قيام المجموعة بإتمام اي اتفاق لبيع حصتها سوف تقوم بموافاة ادارة السوق بذلك، خاصة ان المجموعة هي شركة قابضة يتركز نشاطها على تملك وبيع حصص في شركات مدرجة وغير مدرجة.

وأوقفت البورصة تداول سهم الصناعات الوطنية لطلب ايضاح حول ما نشر في احدى الصحف عن قيام المجموعة بمفاوضات لبيع حصتها في شركة المباني.

«اتحاد الصناعات»: القطاع الصناعي بإمكانه إضافة 3 مليارات دينار لموازنة الدولة

يأمل القطاع الخاص الصناعي أن تخرج اللجنة الاستشارية لبحث التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية بتوصيات تساهم في إنعاش القطاعات المنتجة في الدولة وعلى رأسها القطاع الصناعي وان كانت اللجان السابقة التي شكلت لعلاج الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني قد خلت من تصور شامل حول تطوير الصناعة الوطنية لتنويع مصادر الدخل للدولة.

وأعرب اتحاد الصناعات في تقريره عن تقديره وامتنانه لمبادرة حضرة صاحب السمو التي تعكس حرصا غير متناه في علاج الأمراض التي أصابت اقتصادنا الوطني ووضع رؤية اقتصادية جديدة لترسيخ دعائم الاستقرار الاقتصادي في البلاد مثمنا جهود أعضاء اللجنة فلطالما كانوا جنودا مخلصين بوضع الحلول والتوصيات الاقتصادية في مناسبات عدة سابقة.

وقال التقرير انه في واقع الحال، لايزال القطاع الصناعي يعزف سيمفونية كلاسيكية حملت همومه منذ زمن طويل مما حد من تطوره ونموه. وقد حرص الاتحاد على رفع مقترحاته لتطوير القطاع الصناعي إلى اللجنة الاقتصادية إضافة إلى إعداد مذكرة أخرى رفعت إلى وزير التجارة والصناعة د.أماني بورسلي التي أولت اهتماما كبيرا بتذليل العقبات التي تقف حجر عثرة أمام تطور القطاع.

ولفت التقرير الى انه أمام الدولة في الوقت الراهن فرصة ذهبية لتشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي المحلي ليكون رافدا اقتصاديا يساهم في الناتج القومي إلى جانب النفط إضافة إلى قدرة القطاع على توفير فرص العمل للعمالة الوطنية مما يساهم في تقليل العبء الواقع على كاهل الحكومة في توفير الوظائف للمواطنين.

وأشار الى ان حجم الصناعات التحويلية في الكويت يبلغ حاليا حوالي 645 مليون دينار، إذ انها تساهم في الموازنة العامة للدولة والبالغة 21,5 مليار دينار بنسبة 3٪ فقط وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالدول الخليجية الأخرى التي تولي اهتماما بالغا في الصناعة التحويلية.

ويعتقد الاتحاد في تقريره، أنه فيما لو ارتفعت نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي إلى 12٪ حسب ما ورد في الخطة الإنمائية متوسطة الأجل (باب سياسات الصناعة التحويلية)، فان القطاع بإمكانه زيادة إيرادات الدولة (غير النفطية) من 2,5 – 3 مليارات دينار سنويا.

وفي حال توافرت الأراضي الصناعية اللازمة لإقامة مصانع جديدة أو توسع أخرى قائمة، فمن المتوقع أن يزيد حجم المنشآت الصناعية الحالية بثلاثة أضعاف، إذ ان العدد المطلوب من المنشآت لتحقيق النسبة المستهدفة للنمو هو 3282 منشأة بينما لا تتعدى حاليا الـ 1094 منشأة.

وحسب بيانات صادرة من بنك الكويت الصناعي، تظهر تباطؤ النمو في القطاع إذ ان نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الموازنة العامة للدولة لم تشهد أي تطور ملحوظ في الفترة بين 2005 و2010، فقد بلغت 3٪ و3,2٪عام 2006 و2,8٪ عام 2007 و2,6٪عام 2008 و2,2 عام 2009 و3٪ عام 2010.

ولعل نقص الأراضي الصناعية والتأزيم السياسي واستفحال البيروقراطية في جهات الدولة عوامل أساسية ساهمت في توقف عجلة النمو الصناعي ما يتطلب تحسين بيئة الأعمال وذلك عن طريق فك تداخل الاختصاص والصلاحيات في جهات الدولة المختلفة على رأسها الهيئة العامة للصناعة والهيئة العامة للبيئة لتقليص الدورة المستندية اللازمة لتخليص المعاملات الصناعية خصوصا أن هذا التداخل ساهم في إرباك العمل الصناعي عن طريق تداخل صلاحيات الهيئتين في إصدار التراخيص والتفتيش على المصانع المحلية.

الخليج والصناعة التحويلية

وقال التقرير ان دول مجلس التعاون الخليجي تولي أهمية بالغة بالصناعة التحويلية لأنها الخيار القادر على زيادة النمو في اقتصادياتها وذلك لتمتعها بعدة مزايا منها وجود روابط مزدوجة تربطها بمختلف القطاعات الأخرى وقدرتها على تحقيق نمو حقيقي.

وتشير أحدث الأرقام الصادرة عن جهات رسمية، أن نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج القومي لدول الخليج قد شهد ارتفاعا كبيرا في السنوات الأخيرة مع وجود توقعات بأن ترتفع هذه النسب مع تطبيق الاستراتيجيات الصناعية لديها والتي يقصد منها البحث عن مصادر دخل متنوعة إلى جانب النفط مما يقلل خطر حدوث أزمات اقتصادية مفاجأة.

وقد احتلت مملكة البحرين أعلى نسبة إذ بلغ تمثيل الصناعة التحويلية في ناتجها القومي بنسبة 16٪ والمملكة العربية السعودية بنسبة 13٪ وسلطنة عمان 12٪ والإمارات 10٪ وقطر 7٪، أما الكويت فتأتي في المرتبة الأخيرة بنسبة 3٪.

وتعتزم المملكة رفع نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي إلى 20٪ (تساوي حاليا 11,1٪) وذلك ضمن الإستراتيجية الوطنية للصناعة حتى عام 2020 «نحو صناعة منافسة واقتصاد قائم على المعرفة».

كما اهتمت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ مطلع السبعينيات، بالتنمية الصناعية، لدورها المحوري في إستراتيجية تنوع القاعدة الإنتاجية التي تنتهجها الدولة، للتقليل من الاعتماد على العوائد النفطية كمصدر وحيد للدخل القومي. وحقق قطاع الصناعات التحويلية أعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في العام 2002، حيث حل في المرتبة الأولى من بين القطاعات الإنتاجية غير النفطية، مساهما بقيمة 33,5 مليار درهم في الناتج المحلي الإجمالي.

نقص الدعم

ولاحظ التقرير أن القطاع الصناعي في الكويت يفتقد إلى الدعم اللازم للتطور والنمو مقارنة بسائر القطاعات الاقتصادية الأخرى، وحسب دراسة أعدها د.رياض الفرس للديوان الأميري (ابريل 2009)، تظهر قيام مؤسسة البترول الكويتية خلال الفترة الأخيرة برفع أسعار المشتقات النفطية التي تباع للمصانع الكويتية بمعدلات عالية، مما أثر عليها بشكل سلبي وأدى إلى خفض كبير في ربحيتها وحد من قدرتها على المنافسة مع السلع المستوردة، حيث ان تلك المشتقات النفطية تدخل بشكل أساسي في صناعة البتروكيماويات.

وبين التقرير ان المؤسسة رفعت أسعار مادتي البيتومين 70/60 و70/MC بنسبة 67,44٪ و50٪، وعلى التوالي في يناير 2009، مقارنة بأسعار 2007.

وفي الواقع، فان مؤسسة البترول تعامل الشركات الصناعية نفس معاملة شركات أجنبية فهي تبيع هذه المنتجات بالأسعار العالمية ودون الأخذ بعين الاعتبار الدور الحيوي للقطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني. بالإضافة إلى ذلك، فان رفع المؤسسة الأسعار على الشركات الصناعية يؤدي إلى احتمالين: الأول قيام الشركات الصناعية بتمرير ارتفاع الأسعار إلى المستهلكين مما يرفع من معدلات التضخم والثاني في حالة عدم قدرة الشركات على تحمل هذه التكلفة الباهظة فإنها سوف تحقق خسائر وقد تخرج من السوق.

ومقارنة بالدول الخليجية الأخرى، فهي تمنح صناعاتها الوطنية رعاية كبيرة لتنميتها وتطويرها. فعلى سبيل المثال، تقوم قطر بتوفير الغاز الطبيعي والكهرباء بسعر تفضيلي ولا وجود للرسوم الجمركية على الواردات من الآلات والمعدات وقطع الغيار.

وقد حرصت المملكة العربية السعودية على تشجيع الصناعة المحلية لديها إذ قامت عام 1974 بإنشاء صندوق متخصص في الإقراض الصناعي، وهو (صندوق التنمية الصناعية السعودي) لتذليل عقبة التمويل، وتخفيض تكلفته على المستثمرين عن طريق منح القروض الميسرة ذات الأجل الطويل والمتوسط دون فوائد تذكر.

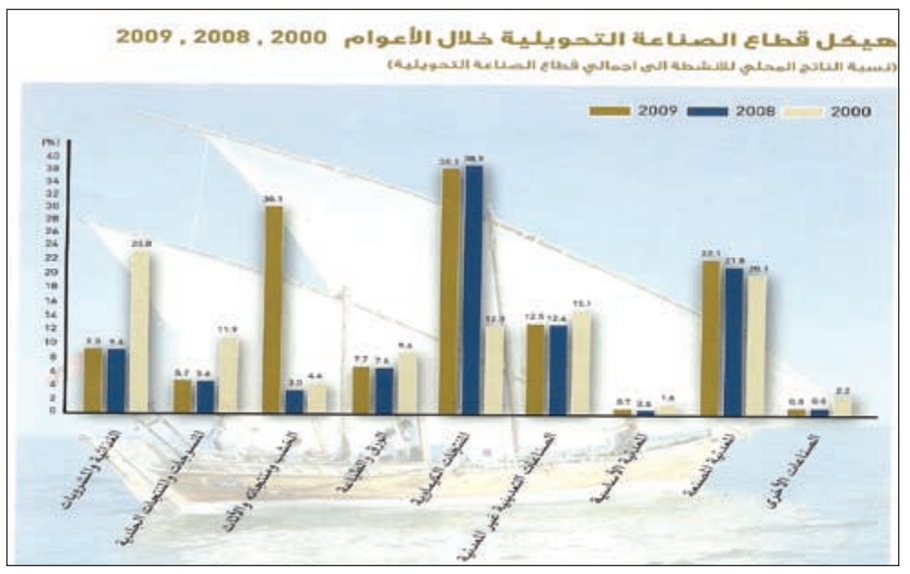

دول الخليج ركبت قاطرة التنمية الصناعية وجاءت الكويت في المرتبة الأخيرة بنسبة 3٪